



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات
Damascus Center For Research and Studies

في إعادة إعمار «إعادة الإعمار»
بين تفكيك وإعادة تشبيك
مداميك الجدار

سلسلة أوراق دمشق - العدد التاسع

د. سنان حسن

مؤسسةٌ بحثيةٌ مستقلةٌ تأسّست عام ٢٠١٥، مقرّها مدينة دمشق، تُعنى بالسياسات العامّة والشؤون الإقليمية والدولية، وقضايا العلوم السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية والقانونية والعسكرية والأمنية، وذلك بالمعنى المعرفي الشامل (نظرياً، وتطبيقياً)، بالإضافة إلى عنايتها بالدراسات المستقبلية/الاستشرافية، وتركيزها على السياسات والقضايا الراهنة، ومتابعة فاعلي السياسة المحلية والإقليمية والدولية، على أساس النقد والتقييم، واستقصاء التداعيات المحتملة والبدائل والخيارات الممكنة حيالها.

جميع حقوق النشر محفوظة © ٢٠١٨

سورية - دمشق - مزة فيلات غربية - خلف بناء الاتصالات - شارع تشيلي - بناء الحلاق 85

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

في إعادة إعمار "إعادة الإعمار" بين تفكيك وإعادة تشبيك مداميك الجدار

د. سنان حسن

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

مداد



سنان علي حسن

- تخرج من جامعة دمشق عام 1985 حاصلاً على الترتيب الأول في درجة البكالوريوس أتبعها بثلاث درجات تخصص عليا في التصميم وتاريخ وفلسفة ونقد العمارة من الولايات المتحدة 1988-1996.
- بروفيسور في التصميم والتنظير المعماري في الجامعة الأمريكية في بيروت، منذ العام 2010.
- عميد مؤسس لكلية العمارة والتصميم لدى جامعة فينيقيا الدولية في جنوب لبنان، منذ العام 2016.
- مدير مؤسس لمحترفه المعماري الخاص في دمشق منذ العام 1998.
- نشرت أعماله في العديد من المطبوعات المعمارية الأمريكية والأوروبية والعربية.
- حاضر في العديد من المؤسسات الأكاديمية العالمية الكبرى مثل جامعة هارفارد ومعهد ماسشوستس للتكنولوجيا MIT، وجامعة كاليفورنيا وجامعة البندقية في إيطاليا والجامعة الأمريكية في بيروت.
- نال العديد من الجوائز المعمارية المحلية والإقليمية عن أعمال عامة وخاصة جاءت ضمن سعي فردي رؤيوي يصبو إلى وضع الوطن على خارطة العمارة العالمية المعاصرة والمساهمة في التأسيس لنهضة معمارية وعمرانية وطنية.



مداميك البناء

- 4..... أولاً- احتفاءً بالتفكيك، وبالهدم البنّاء.....
- 6..... ثانياً- احتفاءً بالتأسيس والابتداء (من الألف إلى الياء).....
- 8..... ثالثاً- احتفاءً بالإصلاح، والتحديث، والإنماء.....
- 10..... رابعاً- احتفاءً بالهوية والانتماء... بيان البنّان.....
- 12..... خامساً- احتفاءً بالمنهج، والأنموذج، والمنتج على حدٍ سواء.....
- 14..... سادساً- احتفاءً بالثرى لا بالثراء... الفعل المعماري بين "المقاومة والمقاولة".....
- 16..... سابعاً- احتفاءً بالأقانيم، والمفاهيم، والأسماء.....
- 18..... ثامناً- احتفاءً بالعمارة لا بمجرد البناء.....
- 20..... تاسعاً- احتفاءً بالفضاء، لا بالبناء... الفضاءات بين الفضيلة والفضلات.....
- 22..... عاشراً- احتفاءً بالحياة والأحياء... وبالمشاة، لا بالسيّارات.....



أولاً

احتفاءً بالتفكيك

وبالهدم البناء



ليس كلُّ الإعمار إعماراً بالمعنى الإيجابي، ولا كلُّ الهدم دماراً، ولا كلُّ الدمار هداماً وسلبياً. بل إنَّ بعضه إيجابيٌّ وبناءٌ أكثر من كثيرٍ من البناء.

لابدَّ للبداية أن تكون من الشُّعار، من المصطلح أو العنوان، بحدِّ ذاته. إذ يعتريه خللٌ بنيويٌّ، علاوةً على طريقة توظيفه أو استخدامه عنواناً استهلاكياً مُفرغاً من محتواه. كذلك، لابدَّ من مُساءلة وتفكيك هذا المصطلح والتوقُّف عنده ملياً، والتمعُّن لا الإمعان فيه. فالإشكاليَّة في كلمة "إعادة"، بقدر ما هي في كلمة "الإعمار"، وكتاهما تنطويان، ضمناً، على ما يلي:

1. التكرار والاجترار والاستعاديَّة، وافتراس العودة بالمكان إلى ما كان عليه. ما لا يعدو أن يكون حركةً نكوصيةً وموقفاً ينطوي بالضرورة، على ردَّة فعل ارتكاسية، ماضوية التوجُّه لا على فعل إقداميٍ تقديميٍّ.
2. حصر عمليَّة البناء في الشقِّ الماديِّ بمعزلٍ عن المعنويِّ، واقتصارها على الشكل بمعزلٍ عن المحتوى والجوهر.
3. حصر عمليَّة البناء والإعمار فيما انهدم وتهدم، دون أن تتعدَّها إلى ما سواها. وكأنَّ ما كان موجوداً من قبل، كان (من حيث النوع) كافياً ووافياً بالمطلوب. ما يعني أنَّ جُلَّ ما نحتاجُ إليه هو إعادة، أو استعادة ما كان، دونما مراجعةٍ تقييميةٍ وتقويميةٍ.
4. حصر العمليَّة بالبناء وعدمِ شمولها على الهدم والتهديم (البناء)، وتفويتِ الفرصة، بالتالي، على استئصال جذريٍّ لجذريِّ وسرطان العُمران.
5. افتراض إعادة إعمار كاملٍ ما تهدم (لا مجرَّد جزءٍ محدَّدٍ منه)، وعلى النحو أو الشكل الذي كان عليه، ودونما تغيير (والإسهام، ضمناً وبالتالي، في طمس آثار الجريمة التي ارتكبت بحقِّ أوابدنا).

في هذا السياق تحضر الأسئلة المتسلسلة التالية:

- هل تُمكن، أولاً، ومن الناحيتين التقنيَّة والاقتصاديَّة، إعادة إعمار كلِّ ما تهدم؟
- وهل تجب، ثانياً، إعادة بناء كلِّ ما تهدم؟
- وهل يجب، بالضرورة، أن تتمَّ على النحو الذي كانت عليه، ثالثاً؟

في الواقع، ولولا التكلفةُ الإنسانيَّة والاقتصاديَّة الجمَّة، وما خلا الأبنية التاريخيَّة (والبنى التحتيَّة الاستراتيجيَّة والحيويَّة)، لربما كان الدمار -تجاوزاً- إحدى إيجابيات هذه الحرب، إذ ليس كلُّ الإعمار إعماراً بالمعنى الإيجابيِّ. ولا كلُّ الهدم دماراً، ولا كلُّ الدمار هداماً وسلبياً. بل إنَّ بعضه إيجابيٌّ وبناءٌ أكثر من كثيرٍ من البناء. وبالفعل، وكما أنَّ في بعض الإعمار هداماً، فإنَّ في بعض الهدم إعماراً وبناءً. ولعلَّنا نتخلَّص إذًا، من بعض تبعات سوء فهم الحداثة والتقدُّم (كما سوء فهم التراث)، ولعلَّنا نكفِّر عن بعض آثام ارتكابات فحشاء البناء وموبقات العمران.



ثانياً

احتفاءً بالتأسيس والابتداء

من الألفِ إلى الياء



إنَّ لعمليّة إعادة الإعمار أبعاداً خمسةً متكاملة، لا تُؤتي مُبتغاها إلا بتناولها كاملة.

البُعد الأوّل: هو "الرؤيوي"، وما يتعلّق بالنظرة الاستشراقية المتبصّرة، وبالتأسيس التنظيريّ الفكريّ، وكذلك التخطيط الاستراتيجي بعيدٍ وقريب المدى (وهو مفقودٌ راهناً، كما تُشير وتشي المعطيات المتوافرة).

والجديرُ بالتنبيه أن هذا الشقّ الجدير، لا يحتملُ مزيدَ انتظارٍ، وهو يحتاج مُراجعةً شاملةً من الألف إلى الياء (ولاسيّما أنّ المقاربة الراهنة تفتقرُ لـ "ألف بياء" أساسيات إعادة البناء) ...

البُعد الثاني: هو "التّهضوي". وهو يرتبط، بالضرورة، بالبُعد الأوّل مباشرةً، بل يُفترض أن يُترجم ذلك البُعد الرؤيويّ، وصولاً إلى صياغة مشروعٍ وطنيٍّ حضاريّ كبير يتجاوز، في الإعمار، حالة ردّة الفعل الآتية على مشهد الدّمار.

البُعد الثالث: هو "التربوي" (والتوعوي) المتعلّق بدور مؤسسات التعليم (الجامعي وما قبل الجامعي)، ومؤسسات الثقافة والإعلام، في حملة التوعية والارتقاء بالذائقة، والمعرفة، والمسؤوليّة المعماريّة والعمرائيّة العامّة، وفي جسّر الهُوّة بين الخطّابين النخبويّ والشّعبيّ في هذا الإطار.

والبُعد الرابع: هو "المعنوي" (التعبويّ) المرتبط بالحرب الراهنة وضرورة تعزيز الرّوح المعنويّة وثقافة الصمود لدى العامّة، استناداً إلى مشرع إعادة الإعمار، وتعبئة الرأي العام، داخلياً وخارجياً، بما يعكس روح المقاومة الإيجابية اللازمة في معركة الإعمار، والتي تمثّل جزءاً أساساً من روح، وثقافة الانتصار.

أمّا الخامس: فهو "التنموي" المرتبط بالجانب الاقتصادي الماديّ، وكذلك الاجتماعيّ، بحيث يشمل العمرانَ بسائر متعلقاته، والاستثمار في الإنسان والبنيان، أو في البشر والحجر باختصار...

كُلُّ الخشية أنّنا، وكما تُشير المؤشّرات، قد قفزنا فوق الأبعاد الثلاثة الأولى نحو البُعدين الأخيرين اللذين تتم مقاربتهم بطريقة مجتزأة، غير شاملة، وغير استراتيجية، وبنظرة سطحيّة يعوزها العمق والحصافة والاعتدال...

ويبرزُ، هنا، سؤالٌ مشروع (كما هو الحال لدى مقارنة أيّ مشروع)، بل أسئلةٌ خمس، بشأن مدى توافر الرؤى الاستراتيجيةّ، وبشأن جديّة، وجدوى الدراسات التخطيطيّة والاستراتيجيةّ. وكذا بشأن مدى العائديّة أو الربعيّة، وبشأن ماهيّة ومدى صدقيّة وشفافية الآلية المتّبعة. وأخيراً، وليس آخراً، بشأن مدى أهليّة من يُديرها ويقودها، (إذا كان هنالك من جهةٍ محدّدة تُدير وتقود)، أو مدى حيازة من يدير ويقود على الحدّ (الأدنى) المطلوب من معايير النزاهة، والكفاءة والجدارة، العلميّة والعمليّة، الفنيّة، والمهنيّة، والوطنية، والتي لا يجوز أن تتوقّف عند مجرّد حيازة الجنسيّة، أو مجرّد الحضور أو الوجود (الجغرافي) داخل الوطن.



ثالثاً

احتفاءً بالإصلاح

والتحديث

والإنماء



لعلَّ الأكثر إشكاليَّةً في المُقارَبةِ الرَّاهِنةِ لموضوعِ "إعادة الإعمار"، أنَّها تضعُ العَرَبَ أمامَ الحِصانِ. إذ إنَّها تَقْفِرُ، منهجياً، فَوْقَ استحقاقاتِ تمهيديةٍ وتأسيسيةٍ حاسمة. الإشارةُ، هنا، لا تتوقَّفُ على المُتعلِّقاتِ الهامَّةِ خارجِ إطارِ المعمارِ (كالظُّروفِ الأمنيَّةِ المُناسبةِ، وإمكانياتِ الاقتصاديَّةِ اللَّازِمةِ، وتأهيلِ البيئَةِ ما تحت وفوق العُمُرانيَّةِ، الإنسانيَّةِ منها بالذاتِ، وتلكِ اللّازِمةِ لإعادةِ الإعمارِ في البَشَرِ قبلَ الحَجَرِ، فضلاً عن التأسيسِ الفكريِّ والتنظيريِّ المُتعلِّقِ بمراجعةٍ مفاهيميةٍ لثلاثيةِ "الهويَّةِ" و"الحداثة" و"التراث")، إنَّما الإشارةُ لما يَصِبُ في الصُّلبِ والصميمِ من استحقاقاتٍ واجبةٍ قبلَ الشُّروعِ بالتصميمِ، وبفعلِ البِناءِ الفِعْليِّ، بل حتى قبلَ الحَدِيثِ عنه.

في الواقعِ، إنَّ أوَّلَ ما يَتوجَّبُ إعادةُ بِنائه وإعمارِهِ، هو، ويا للمُفارقةِ، قِطاعُ البِناءِ والإعمارِ بِحدِّ ذاته. ليسَ لأنَّه تَهْدَمُ بِفعلِ الحَرْبِ، وإنَّما لأنَّه، أولاً وأصلاً، أوَّلُ من غيرِهِ بالإصلاحِ والتحديثِ والتطويرِ. ولأنَّه لم يُبْنَ، في الأساسِ، على أُسُسٍ رؤيويَّةٍ سليمة. وعليه، فلعلَّ مَخاضَ هذِي الحَرْبِ يُنمِرُ وِلادَةَ تأسيسيةٍ ونهضويَّةٍ لعمليَّةٍ شاملةٍ، تشملُ أقانيمَ ومجاوِرَ خَمسةَ مُتلازِمةٍ، ولإِزِمةٍ لِكُلِّ مُتعلِّقاتِ ومُندرجاتِ المعمارِ... دراسةً، ممارسةً، سياسةً، وسواها. وهي:

1. **قِطاعُ التعلِيمِ (المعماري):** لا بد من إعادة النَّظَرِ، جَدَرياً، في كُلِّ جوانبِ، وأوْجِه، ومُندرجاتِ، وأدواتِ العمليَّةِ التعلِيميةِ المعماريَّةِ المُتراجِعةِ محلّياً بقَدْرٍ غيرِ مُناسبِ، وهو ما يَسْتَحِقُّ مَبْحَثاً مُستَقِلاً مُستَفِيضاً.
2. **قِطاعُ الثَّقافةِ والإعلامِ (المعماري):** لا بد من رفعِ مستوى الثَّقافةِ والذائِقَةِ العامَّةِ، عن طريقِ أداءِ وسائلِ الإعلامِ لواجباتِها في هذا الإطارِ، واستعادةِ وزارةِ الثَّقافةِ لدورها في فِئِ المعمارِ، بعدما تخلَّت عنه لصالِحِ المَرَجعيَّاتِ الخدميةِ والإداريةِ والتقنيَّةِ، والنِقابيةِ. فالعمارةُ ليست صِنوًا الحَضارةِ، فقط، بل هي أُمُّ الفنونِ كما عدَّتها الأُممُ المُتَحَضِّرة.
3. **قِطاعُ التَّشريعِ، والإدارةِ، والتنظيمِ (المعماري):** لا بد من مراجعةِ جذريَّةٍ مُؤسَّساتيةٍ للعمليَّةِ المعماريَّةِ، فلا تُصادَرُ استقلاليتهاُ أو تُلحَقَ بالحُقُولِ الهندسيَّةِ. كما ينبغي أن يعادَ النَّظَرُ في التَّشريعاتِ والآلياتِ الإجرائيةِ الحاكمةِ والناظمةِ للممارسةِ المهنيَّةِ (نظامِ المُزاولةِ، أُسُسِ التخطيطِ، ضابطةِ البِناءِ، مُصادرةِ العملِ العامِ، المُسابقاتِ المعماريَّةِ) ...
4. **قِطاعِ الدِّراساتِ والتَّصميمِ (المعماري):** إنَّ النَّجَاحَ، هنا، مرتبطٌ بنجاحِ الإصلاحِ الواردِ أعلاه، لترتقي المعاييرُ النوعيةُ الحاكمةُ لهذا القِطاعِ. إذ إنَّ التراجِعَ اللافتِ فيه ليس لِنقصِ في المواهبِ والاستعداداتِ، بقدرِ ما هو حاصلٌ لنقصٍ حادٍّ في سواها من الجوانبِ.
5. **قِطاعِ التَّنفيذِ:** ينبغي العملُ على إحداثِ تطويرٍ جذريٍّ في تَقانةِ وأدواتِ وآلياتِ وموادِ وطرائقِ التَّشيدِ والإنشاءِ وفي الإشرافِ عليه وإدارتهِ، بما يرتقي بسويةِ التَّنفيذِ البدائيَّةِ والمُتدنيَّةِ محلّياً (برغمِ تقدُّمِ مستوى الحِرْفَةِ اليدويَّةِ).



رابعاً

احتفاءً بالهوية والانتماء...

بيان البنیان



- حريّ بنا، بل غيّي عن القول، أنّ نتدكّر ونُدكّر، بأنّ شأنَ الهويّة في العمران والمعمار (كشأن التنظير لمشروع "إعادة الإعمار")، هو شأن هامّ لا يحتملُ عبثَ التجريب والاختبار، ولا الانتظار. وهو شأن عامّ، كذلك، لا تستوي معه، ولا تليقُ، ممارساتُ المصادرة والاحتكار. وعليه فإننا نذكّر بالثوابت والمنطلقات التالية:
1. من بين كلّ ما عداها من العناصر المكوّنة للهويّة (والتراث)، وما عداها من التجلّيات والممارسات التطبيقية لخطاب الهويّة، يبقى المنتج المعماري أهمّها، وبما لا يُقاس، كونه الأكثر حضوراً (بصرياً وفيزيائياً)، وتأثيراً اجتماعياً وبيئياً، وسطوةً وديمومةً، ما يضاعفُ من أهميّتها المضاعفة أصلاً.
 2. يكتسبُ المنتج المعماري أهميّةً راهنةً إضافيةً، من راهنية وأهميّة مشروع "إعادة الإعمار"، ومن أهميّة استعادة العمارة لدورها الريادي والطليعي الطبيعي بالعلاقة مع الحضارة، ومع الحراك والنتائج الثقافيّين، قبل علاقتها بالشقّ الاجتماعيّ، الخدماتيّ والعملائيّ. ولطالما عدّتها الأمم المتحضّرة، منذ عهد الإغريق أمّ الفنون والثقافات.
 3. مع الاستهداف الممنهج والمبرمج للتراث الوطني المعماريّ والعمرانيّ، يُخشى من اصطناع هويّة مُلفّقة، إذا ما تمّت مقارنةً موضوع "إعادة الإعمار" بطريقةً محكومةً بالارتجال أو الاستعجال أو الابتدال، أو بالاندفاع أو الانتفاع، أو بحسابات استثماريّة (واحتكاريّة)، أو محض رعيّة أو نفعيّة.
 4. يتوجّب التأسيس السليم لمفهوم إعادة الإعمار حتى يُحقّق مُبتغاه. وبحيث ينضوي، وينطوي على إعادة النظر بالمقاربة الماضية (الماضوية)، والسلفيّة، لمفهوم الهويّة المعماريّة الذي لن يستوي أو يستقيم دون مراجعة جذريّة (تفكيكيّة) للعقيم من المفاهيم التي تأسّس عليها وانبني... (التاريخ، التّراث، والأصالة).
 5. من شأن مراجعة كهذه التأسيس لهويّة نهضويّة، تقديميّة حدائويّة بالعمق، وفي الجوهري، لا في المظهر، ومحلّيّة بحق، بعيدة كلّ البعد عن عصبّيات وعصبات النكوص، والاستشراق والاستغراب، والاستلاب. ومن شأنها، كذلك، أن تُحوّل زلزالنا الوجوديّ مخاضاً خلاقاً بحجم الطموحات والتضحيات، وتحوّل دون إجهاض هذا المخاض.
- حريّ بنا أن نُجسّد بالمعمار ثقافة الانتصار، وانتصار الثقافة، وثقافة المقاومة، لا مقاومة الثقافة... ثقافة المقاومة، لا ثقافة المساومة، ولا المُقاولة، المحكومة بالعتائّة، والرثائّة، والتي تنقلنا، لا من الاستشراق إلى الاستشراق، ولكن من سوء فهم التّراث إلى سوء فهم الحدائّة، أو من ثقافة القَصِّ واللصق والنسخ (والمسخ) والنقل من زمانٍ آخر، إلى ثقافة القَصِّ واللصق والنسخ (والمسخ) والنقل من مكانٍ آخر، حيث تُستبدلُ وصفة زائفة الحدائّة المزعومة، بأخرى شكلانيّة سطحيّة ماضويّة بالية ومأزومة (فيتفاهم المأزق المزدوج، إذ ترانا تتأرجح بين المعمار المؤدلج، والمعمار المدبلج).



خامساً

احتفاءً بالمنهج والأنموذج والمنتج

على حدِّ سواء



إنَّ مشروعِيَّةَ المشروع، لا تتأتَّى (فنيًّا ومهنيًّا... أخلاقياً ووطنياً... رعيًّا ومجتمعيًّا) ممَّا يُروَّجُ، بل ممَّا يتَّبَع من مَنهج، ويتَّبَع من أنموذج، وما يكون عليه، بالنتيجة، كمنتج.

كيف، ومتى، تتمُّ مقارنة موضوع الإعمار بشكلٍ عملائيّ، تطبيقيّ، وتنفيذيّ متى أن (أي بعد انتهاء فعل التحضير، وعصف التفكير، والتنظير المُنهج والمُبرمج، الذي لما يحصل بعد)؟

هل بالعمل على مشاريع عدّة في آن، أم على واحدٍ محدّد، (أنموذجاً اختبارياً رياديًّا، لا مشروعاً مفرداً يختزل كلَّ مشروع الإعمار الوطنيّ الواعد والموعود، ويستنزف كلَّ موارده العامّة والخاصّة، ويستأثر، دون سواه، بالرعاية والاهتمام والإعلام)؟ وإذّاك، ألا يُفترض أن يحوز على المشروعيّة أمام علامات الاستفهام (المشروع)، فلا يتحوّل مشروعُ الإعمار، برمته، إلى نوعٍ من الانتحار في المعمار، أو إلى سقطّة تلوّث وجه الوطن، وتسيء إلى إنجازات (واعجازات) حُماة الديار، وإلى بريق الانتصار، فتذهب ببعضٍ ممَّا توهج؟

ألا تُفترض مساءلة معيار اختيار موقع (وموضوع وتوقيت) الشروع في مشروع إعمار الديار، بحيث يحوز على القيمة المعنويّة، والأسباب الموجبة لمنحه الأسبقية، وألوية الزخم والدعم الاستثنائيّ؟ هل من المقبول أن يكون المشروع متواضعاً، تخطيطياً وتنظيمياً، وتصميمياً، وحافلاً بالثقوب والعيوب، ومثالب الخلل والزلل، إنَّ على مستوى المنهج (الآلية الإجرائية)، أو الأنموذج (المثال المحتذى)، أو المنتج (كقيمة فنية)؟ أليكون في العاصمة، أم في مدينة عانت ويلات وتبعات الحرب، وارتبطت برمزية الانتصار على مشروع الاستعمار والاستثمار في التدمير والتكفير؟ وإذا ما كان في العاصمة، فهل يكون على أحد الأطراف أو الهوامش، أم في مركز أو قلب المدينة؟ وهل من المقبول ألا تكون له قيمة جغرافية، أو تاريخية خاصة، أو أن يفتقر لما يجعله، دون سواه، الأنسب لتدشين وإطلاق حملة النهوض بالإعمار؟ هل من المناسب أن يكون من حيث المحتوى والموضوع، مجرد مشروع استهلاكيّ تصحبه مادة تسويقية دعائية شعبية، سطحية حافلة بالاطروحات والطرقات المتناقضة والمغلوبة؟ وإذا كان لابد من أنموذجٍ خارجيٍّ يُحتذى (مع التحفظ المشروع)، فهل يكون مدينةً بلا تاريخ وجغرافيا، وبلا عمقٍ حضاري، وبلا تجربةٍ في عمران ما بعد الحروب، (كمُدن النفط والقحط، منصّات الهجوم علينا وهي المغرقة والغارقة في رموز النيوليبرالية المتوحّشة وأوثانها)؟ وهل يليقُ بدمشق (أو حلب)، التشبُّه بمدن الملح والغبار، أو بكعبة القِمَار (لاس فيغاس)، وبمراكز المال والأعمال في أقلّ المُدن إنسانيّة؟ أم يتمثّل الأنموذج في مشروع وسط بيروت التجاريّ، الخاوي، اليوم، من كلّ حياة (برغم ما توقّر له من مُنظّمين ومصمّمين عالميين، ومن ميزانياتٍ وموارد غير متاحةٍ لنا، راهناً، وبرغم موقعه الجغرافيّ المميّز في قلب المدينة، وبرغم قيمته التاريخية، أيضاً)؟

أرجو ألا نكون أمام إعادة إنتاج رديء، لأنموذجٍ رديء، فيكون شاهداً على رداءة المنهج، والأنموذج، والمنتج. وعليه، إنَّ مشروعِيَّةَ المشروع، لا تتأتَّى (فنيًّا ومهنيًّا... أخلاقياً ووطنياً... رعيًّا ومجتمعيًّا) ممَّا يُروَّجُ، بل ممَّا يتَّبَع من مَنهج، ويتَّبَع من أنموذج، وما يكون عليه، بالنتيجة، كمنتج. وهذا هو، بالمحصلة، ما يصنع الفارق بين المشروع المشروع والمشروع غير المشروع.



سادساً

احتفاءً بالثرى لا بالثراء...

الفعل المعماري بين "المقاومة والمقاولة"



تتصاعد وتيرة الأسئلة مع تصاعد أعراض وندُر حُتى وافدة العمران، والاندفاع المتصاعدة، تزامناً وتدافعاً وتجمهراً، بانتظار القفز إلى قطار الإعمار (حتى قبل أن يُفرغ حملته من جثامين شهداء ينتظرها ذوهم، ومثاويهم المتواضعة، المتناثرة في أعالي وعلى سفوح الجبال). وإن من طبائع جمهور كهذا، تسلق السلالم والظهور، وحبُّ الظهور. إذ يحدثُ التسابق والتنافسُ المَحْموم، القائم لتقاسم الغنائم المعمارية. ما يُحوّل الوطنَ إلى مُجرّد "تركة"، أو كعكة، أو وليمة بين اللوائيم، لمن يشحنون سكاكينهم (العمرانية)، أو إلى مجموعة من الحصص والمغانم التي ينتظرها المترصون منتهزو الفُرص (كما تبوح الروايات والقصص).

يفترض، بالإعمار، أن يكون فعلاً أخلاقياً خلاقاً، وفعل اختراق لا اختلاق، وفعلاً تقديمياً ببناءً، لا سوء فهم للحدثة، ولا نسخاً ومسخاً لها، لا استلاباً ولا تغريباً أو اغتراباً...

ويا لفساد الغصة، إذا ما تحوّلت ملاحم حُماة الديار، وهي أعلى تجليات فعل المقاومة، إلى فعل مقاولة، وإلى مُجرّد استثمار، واتجارٍ بالعقار والمقاسم، ويضيع الفارق، إذآك، بين سيولة دم الرجال وسيولة المال، وبين فاتورة الدم وفاتورة المطاعم. فيما وجب على من يتنطّح للإعمار، أن يقتدي بالقدسيين الأبطال (وإن كان ذلك من المحال)، لا "بالمُعقّشين"، أو "المُشجّحين"، (وبما يُسمّى بـ "المُشجّحين")، أو نابشي القبور. إذ لا يستوي ولا يستقيم في حالٍ من الأحوال، أن تهوي قامات شاهقات من فرائد الرجال، وتُدفن في التراب، لتعلو، فقط، "ناطحات سحاب"، أو شاهقات تفتقر للأساسيات والبدهيات في هذا المجال.

يا للفعل الآثم، إذآك، ويا للأوزار. فيما يفترض بالإعمار أن يكون فعل تجذّر وانتماء، واحتفاءً بالثرى والثراء (المعرفي لا المادي) ولا بالأثرياء، واحتفاءً بالمقاومة لا بالمساومة ولا بالمقاولة. وأن يكون فعل ابتكار لا فعل تكرار واجترار، فلا يجسّد سوء فهم للتراث، وسوء فهم لثقافة المقاومة، فيحوّلها إلى فعل سلبي في "مقاومة الثقافة" وتكريس الاستشراق. والفارق شتان بين المُقاوِل والمُقاوم. وعليه، فالأحرى بنا والأجدر والأجدي، إعادة النظر في طريقة مقارنة هذا الملف المتراكم والمتفاقم. فلا تمرّ من تحت طاولة، أو في جُح ظلام، أو في غفلة زمن، أو في غمرة فوضى وانشغالٍ عارم، مبانٍ تلامس (بالمعنى العمراني) حدّ الجرائم. يفترض، بالإعمار، أن يكون فعلاً أخلاقياً خلاقاً، وفعل اختراق لا اختلاق، وفعلاً تقديمياً ببناءً، لا سوء فهم للحدثة، ولا نسخاً ومسخاً لها، لا استلاباً ولا تغريباً أو اغتراباً...

أسئلة أخرى حرى وحيرى تنتظر جواباً. وللبلاد، ولا شك، حُماتها، ولها، وللعاصمة، من عاصمٍ حازم حاسمٍ جازم وعازم (وعلى قدر أهل العزم...). إن التاريخ يرنو والمستقبل القادم، لتصحيح مسار السكة، وتقويم كل ما ليس بقائم، فتدور العجلة كما يجب أن تدور، بعيداً عن العجلة والارتجال، وتعود إلى نصابها الأمور، وإلا صحّ فينا القول المأثور:

"وليس بعامرٍ بُنيانٌ قومٍ إذا أخلاقهم كانت خراباً".



سابعاً

احتفاءً بالأقانيم والمفاهيم

والأسماء



لطالما كان لكلٍ من الأقاليم أقاليمه العاصمه، التي ينالها ما ينالها من تعظيمٍ أو تقزيمٍ (وتقسيمٍ وتهميشٍ وتهشيمٍ). وكذا هي فيحاوننا وثالوث أقاليمها: بردى اليتيم، والغوطتان، والراسخ العظيم، قاسيون. ولطالما كان، بالمقابل، لكلٍ عمرانٍ ثوابتٍ ومفاهيمٍ، ينالها ما ينالها من تأويلٍ عميقٍ أو عقيمٍ، وسوء فهمٍ (جديدٍ أو قديمٍ). وعليه، فربما كان أول، وأولى ما وجب تفكيكه، ومن ثم إعادة بنائه بشكلٍ سليمٍ، هي تلك المفاهيم والمنطلقات الفكرية التي لطالما ارتكز عليها خطابنا المعماري المحلي، بما عانتته، وتُعانيه، من سوء فهمٍ بنيويٍّ وجوهريٍّ في صميم الصميم، ومن سوء استخدامٍ عميمٍ. المقصودُ، طبعاً، هو ثالوث: "الهوية" و"التراث" و"الحدائث"، والذي تحوّل، بدوره، إلى خماسية مفاهيمية، بإضافة الثنائية الجدلية الجدلية، والإشكالية التوفيقية، (والتلفيقية) الشهيرة والمبتدلة، المتمثلة بـ "ثنائية الأصالة" و"المعاصرة".

في الواقع، لقد شكّل سوء فهم تلك المفاهيم، السبب الرئيس، أو أحد أهم أسباب تراجع وتردي المنتج المعماري المحلي. ولطالما تكررست (وتقدّست) التفسيرات الخاطئة لتلك المفاهيم، بحيث تحوّلت، بحد ذاتها، إلى مُسلّماتٍ اجتراريةٍ مستعادة، غير قابلةٍ للمساءلة والتحليل والتفكيك وإعادة النظر، برغم كل ما حفلت به من مُغالطاتٍ، ومُفارقاتٍ، بل وتناقضاتٍ شتى (إن على الصعيد اللغوي، أو الفكري أو المفاهيمي). وفي حين أنا نصبو إلى استثمار فرصة إعادة الإعمار من أجل تقييم، وتقويم ذلك المسار الفكري العقيم، عبر إعادة النظر، جدرتاً، في فهمنا المغلوط والمنقوص (والمعكوس أحياناً) لتلك المفاهيم، ومراجعة ومعالجة سوء الفهم ذلك، نجدُ أننا، بدلاً من ذلك، نُفاقم ونضاعف سوء فهم مفهوم الحدائث ليصبح حولاً فكرياً مزدوجاً.

وإنّ لمن المُفارقة الغرائبية، أنّ يتفاقم سوء فهمنا السابق لمفهوم الحدائث، والذي تمثّل معمارياً، في إعادة إنتاج أسوأ دروس المدرسة الحدائثية الاشتراكية والبروليتارية الشعبوية، تخطيطاً وتنظيماً، وتصميمياً وتعليمياً (باسم التقدمية، وسرعة، وحجم الإنجاز، وتوفير الموارد) إذ اليوم يتمظهرُ في حملة تبشيرٍ بحدائثية معمارية "نيوليبرالية" مستوردة، تستلهم، في المعمار، الأنموذج الرأسمالي والعولمي المتوحّش، الذي ينتشر كعاصفة غبارٍ، آتية من مدن الملح والغبار!! فكيف يستوي في البناء أن يجتمع على ذات الأرض، وتحت ذات السماء، الأنموذج البروليتاري (بأسوأ إصداراته) مع الأنموذج النيوليبرالي (بأسوأ إصداراته أيضاً)!!!

وتبدى نُدْرُ نسخة سوء الفهم الجديد، في أدبيات الحملات الدعائية والترويجية المرافقة للمشاريع العمرانية الكبرى، المُزْمعة هنا وهناك. وفي قرابين "الأضحيات" العمرانية التي تُسْفَح على مذبح "النيوليبرالية" المعمارية المستنسخة "خليجياً"، والمتمثلة بصروحٍ شائبة فارهة، وبأصنامٍ تحاول أن تطاول قاسيون، وأن تتطاول عليه. وعليه، يأتي بذلك سوء الفهم الأخير ليأتي (كما نخشى) على ثالث الأقاليم، ثالث ثالوث دمشق الشهير والعظيم (وما أدراك ما مكانته بالنسبة لها) بعدما أتى سوء الفهم الذي سبق (وبكل أسف) على أولٍ وثاني تلك الأقاليم: بردى اليتيم، والسقيم، وغوطته (أو ما كانته ذات زمنٍ قديم).



ثامناً

احتفاءً بالعمارة

لا بمجرد البناء



من الحاسم أن نعي ونستذكر، في إطار ما يسمّى "إعادة الإعمار"، بعض البدهيات في الفارق، وهو شتان، بين "العمارة" ومجرّد البناء أو التشييد. وبين القديم الأصيل حقاً، ونسخته الزائفة. وبين "الحديث" حقاً والجديد. وبين التنمية (أو النماء والإينماء)، ومجرّد النمو (في البناء، وفي سواه من العناوين والأشياء). وبين الترقّي أو الارتقاء، نماءً وانتماءً، ومجرّد التكاثر في البناء (وفي الأبناء). وبين السُرعة والتسرّع. والتقدّم الحقّ وشبهه التقدّم (أو شُبّهته والاشتباه فيه والتشبه به). ومن المفيد أن نحتمي بالمهمّ الأهمّ، بالنوع، لا بالكمّ والحجم...

كما يجدر بنا أن نتذكّر بأنّ الأخطاء في العمارة وال عمران (بالتحديد)، أكثر تكلفةً ماديّةً ومعنويّةً وإنسانيّةً من سواها من المجالات. وأنها متى ارتكبت (وما أكثر الارتكابات)، لا يمكن لها أن تُمحي بالمحاة. وأنّه يمكن النظر إلى (بعض) الدمار في هذا الإطار (تجاوزاً) كفعلٍ بئاء، ومحاولة استثمار نتائجه إيجاباً في تصحيح المسار، مسار التُخمة في فائض الكمّ، مع الشُحّ أو العوز الكبير، منقطع النظر، في النوع والنوعيّة. فلطالما كان يقاس التقدّم الحقيقي، في هذا المضمار، بالمستوى النوعي والكيفي، لا الكمي. وكذلك بدرجة الإتقان والأناة، لا بسرعة الإنجاز (على أهميّتها). وبعمق ونجاعة المنهجيّات والمقاربات الرؤيوية والاستراتيجيّة الشاملة، لا "التكتيكيّة" الموضوعيّة (والترقيعيّة) منها... وبالتالي وجب التريثُ واقتضى التآني وعدم الاستعجال، كما وجب التروي وعدم الارتجال. وكان لابد من كبح جماح هذا النهم الذي لا يرتوي، من نفاهة وتهافت التهافت المعماري والعمراني الذي ينحو جامحاً (وجانحاً) نحو الحجم ارتفاعاً، ونحو الكمّ اتّساعاً وابتلاعاً واقتلاعاً (للخضرة والأشجار)، ونحو الاتّجار.

لابد من وضع حدٍ لداء ووباء شعواءٍ وعشواء شعوبيّة البناء، وللجائحة العمرانية التي تجتاح ما تبقى من فضاء، ومن ذائقة وحسّ مدنيّ ومدينيّ على حدّ سواء. أو تنتهك، باسم التقدّم، ما بقي من عُذريّة الأخضر وأزرق السماء. ويجدر بنا أن نتعلّم من الأخطاء القاتلة، وهي ماثلة، وألا نكرّرها، وما أكثرها، ولا نردفها بأخطاء مماثلة. ويجدر أن نتعلّم من تجارب عمران ما بعد الحرب، ومن ثغراتها، كي لا نعيد إنتاجها.

يجدر، باختصار، أن يرقى "بُناة" الديار إلى مصاف ورتبة "حُماة" الديار، وأن يكونوا من قماشهم، تميّزاً وعطاءً. فلا يكون البُناة من أهل "الأنا" بل من أهل الأناة، الأبوة، الثقات، والثقة في العلم والعمل على حدّ سواء. وممّن حاز على الصدقيّة الأخلاقيّة والكفاءة الحقّة (بعيداً عن خواء الألقاب)، وعلى الجدارة المهنيّة والفنيّة كما الوطنيّة. يجدر بنا ذلك، "رعيّة" و"رُعاة"، وفاءً للفنّ وللوطن الذي نحبّ، وكي تتحوّل العُصّة إلى فُرصة، والمحنة إلى منحة، والنقمة إلى نعمة، والضارّة إلى نافعة، والموت إلى حياة وازدهار. يجدر بنا، ما دُمنّا نعي حجم التضحيات (وأغلاها دماء الأبرار، علاوةً على حجم الدمار). وما دُمنّا ليس فينا وبيننا من يريد للدّمار أن يتكرّر. ولنتذكّر كم من بناء تدمّر وهو لا يستحقّ إعادة البناء. وكم من بناءٍ أولى به أن يتدمّر. وكم من مبنى بلا معنى، وكم من الكمّ، بل بالفعل، ما أكثر البناء (والإعمار)، وما أقلّ المعمار.



تاسعاً

احتفاءً بالفضاء، لا بالبناء...

الفضاءات بين الفضيلة والفضلات



من المؤكد الذي لا يحتاج إلى مزيد تأكيد، أنّ ما تحتاجه حواضرنا (غير المستوفية لكامل شروط التحضّر) هو المزيد من الفضاء، لا المزيد من البناء (مع مراجعة عامّة لعلاقة العامّة، والعوام، مع مفهوم الفضاء العام). في الواقع، ربما يمثّل (بعض) الدمار الناجم عن المحنة، منحةً لإعادة توازنٍ مفقود بين كمّ هائل من فائض ركّام أصمّ، مقابل شحّ وعوّزٍ مُنقطع النظير في النوع، وافتقارٍ كبيرٍ إلى فضاءات مدنيّة ومدنيّة عامّة ومفتوحة (خضراء وغير خضراء). سيكون في ذلك، كذلك، بعضُ إعادة اعتبارٍ للإنسان، بوقف استباحة المركبات واجتياح الإسمنت والإسفلت لما تبقى من المدينة في المدينة، ومن الإنسان في العمران، فعبر تصويب العلاقة مع المدينة (وفضاءاتها)، تتمّ المصالحة بين المواطن والمواطنيّة والوطن، وقد شاهدت مع الزمن.

علينا أن نُنهى عداونا التاريخيَّ مع مفهوم الفضاء العام، فلطالما افتقرت مدُننا إلى الفضاءات الاحتفالية، والميادين المدنيّة والمدنيّة، التي لا تُستعاض بالمقهى، أو فضاء المتنزه، أو السوق، أو بباحةٍ مستباحة، وجامعةٍ غير جامعة، أو جامعٍ غير جامع، يحتكر الحياة العامّة، الجمعيّة والمُجمعيّة، ويختزلها في 'صلاة الجمعة'. وليس من الفضيلة الركونُ إلى الفضاءات الداخليّة الخاصّة الفارهة والجميلة، والاكتفاءُ بها، والاكتفاءُ عليها. فهي لا تفي، وهي لا تنفي، بل تُعزّزُ التزوُّعَ إلى الفرديّة، والانحسارَ نحو الذات والمُلدّات، والانسحابَ من الفضاء الجمعيّ، والمُجمعيّ العام، وإدارة الظّهر له، ووصمه بالزّذيلة. أمّا ثقافة النظافة التي ندّعي، فهي لا تتجاوزُ، في معظم الحالات، حدودَ البوّابات نحو الخارج المنتهك.

علينا أن نعترف (وهو ما يحتاج إلى تحليل ومراجعة نقدية متبصرة وعميقة) أنّنا نفتقر، وبقدرٍ حدٍّ ومُزمن، في آن، إلى ثقافة الفضاء العام والاحتفاء بالاجتماع المدنيّ والمدنيّ، كأعلى درجات التحضّر، وإلى فضائل التجمهر (غير القطيعي أو الانفعالي أو الغرائزي).

في الواقع، لم يكن الفضاء العام (بمعناه المدنيّ والمدنيّ، غير الديني وغير التجاريّ) جزءاً من ثقافتنا الموروثة في يومٍ من الأيام (ما خلا الحقبة الهلنستية). في حين يتكرّس في ممارساتنا المعاصرة، بهيئة معبر ومستديرة أو موقف سيارات، ومكبّ نفايات، ومجرد فاصل عازل يحول دون عناق المباني ويباعد فيما بينها. فهو بهذا المعنى "فضلة" لا فضيلة، وشرخٌ وجرحٌ غائرٌ في نسيج المدينة، ما بين مبانٍ نافرة، مبعثرة ومتناثرة في نوع من التشظي والانتثار والخصام العصبيّ على الإلتحام والإلتئام. هو لزوم ما لا يلزم، أو فُرصة استثمار في العقار (مع وقف التنفيذ والانتظار حتى إشعارٍ آخر). أو هو مشروع ارتكاباتٍ لمزيد من أثام الإسمنت والإسفلت في قادم الأيام. بل ليس مثلُ هذا الفضاء، في ثقافتنا المتأصّلة، سوى فراغٍ وخواءٍ، وخلاء، لا حالة امتلاءٍ مكانيّ وجوديّ ووجدانيّ، ولا تعبيراً عن عمقٍ تجذّرٍ وانتماء. وهو، اليوم، ليس أكثر من مكانٍ للازدراء (بدل الاحتفاء)، وللبصاق والتبوّل (لا التجوّل)، وللتسوّل، وللتغوّل، والتحرّش والتخريب، ولممارسة أخطّ درجات السلوك الشعبويّ العدوانيّ مع الغير، وأملاك الغير، ومع كلّ ما هو مشتركٌ وعام، ما يجعلُ من الفضائل، ومن الفضاءات، مجردَ فضلات.



عاشراً

احتفاءً بالحياة والأحياء...

وبالمُشاة، لا بالسيّارات



إنَّ زيادة عرض (وطول) الطرقات، هي مدعاةٌ، بالضرورة، ودعوةٌ مفتوحةٌ للمزيد من عدد، ومن سرعة السيارات، وللمزيد من الأخطار بأصنافها، بالتالي، ومن التلوث بأنواعه، ومن الاغتراب، والإقصاء، والنفي للإنسان داخل الأوطان.

على أهميّة إدراك وإيمان كهذا، إلاّ أنّه لا يكفي أن ندرك أو نؤمن بأنّ التقدّم الفعليّ في المعمار، وكذا الحداثة في العمران، لا يقاسان بحجم، و"كمّ" البناء، وإنما بالمعايير النوعيّة والكيفية منها. أو أنّهما (التقدّم والحداثة) لا يتناسبان طردأً، بل عكساً، مع ارتفاع الأبنية. لا يفي أن نكتفي بهذا الإدراك، إذ وجب أن ندرك أيضاً (وقبل فوات الأوان) أنّهما لا يتناسبان طردأً، بل عكساً، مع عرض الشوارع وطولها، ولا يقاسان بمساحة الإسفلت، وسطوة الإسمنت، وبالقدرة على إبدال الأخضر بالرماديّ، والاستثنائيّ بالعاديّ، بل على العكس من ذلك تماماً. ولطالما كان الاتّساع في الطرقات ضيقاً، في حين رُحبت وتدفّقت بالحياة، طرقاتٌ وزواريبٌ ضيقةٌ، وحرارات. ولطالما كانت تُبنى المدن وحواضرُ العمران المتحضرة مدى الأزمان، للإنسان، لا للآلة والعربات. وما خلا مرحلةً سوء فهم، وسوء تطبيق الحداثة، لم يكن هدفُ تخطيط المدن، أو تنظيمها، وتصميمها، جعل الحياة أسهلّ للمركبات، وأصعب، وأعقد للمشاة، بل العكس من ذلك تماماً. حيث إنّ زيادة عرض (وطول) الطرقات، هي مدعاةٌ، بالضرورة، ودعوةٌ مفتوحةٌ للمزيد من عدد، ومن سرعة السيارات، وللمزيد من الأخطار بأصنافها، بالتالي، ومن التلوث بأنواعه، ومن الاغتراب، والإقصاء، والنفي للإنسان داخل الأوطان. تلك هي النزعة المعاصرة في أكثر المدن والمجتمعات تقدماً وتحضراً حقيقياً. فهي لا تُعلي السيارات والعربات على السائرين والعابرين، ولا تحتفي بشقيها للمزيد من الطرقات (وخصوصاً في الأرياف)، ولكنها تحزن إذا ما فعلت، أو ارتكبت ذلك الإثم، لأنّها تدرُك، كلُّ الإدراك، أنّه كلما ازداد عرضُ الطرقات ضاقت الحياة.

وعليه، أيُّ الطرقات والأحياء ننشدُ أن نُشيدَ؟

تلك التي تحتفي بالموت، أم تلك التي بالحياة (والحياء) تحتفي، وبالأحياء، في أحياء المدينة؟
تلك التي غدت كضفافٍ لاصطفافٍ الشواهد في المقابر، أم تلك المعابر، يطيبُ فيها، وإلها العبورُ؟
تلك التي تفيضُ بالفيء لمن أراد يتفياً، أم تلك التي تتقيأً، وتتجشأً، وتلفظُ عابريها، مثل القيء؟
تلك التي تكون مصدرَ دعر، أم طمأنينة وسكينة في مدينة نسكنُ إليها، وفيها، وتسكنُ إلينا، وفيها؟
تلك التي تكون فسحةً من يتجوّل ويتأمل، أم تلك التي تتحوّل مرتعاً لمن يتسوّل، ويتبول، أو يتغوّل؟
تلك التي تكون روافدَ وأنهار حياة، أم أمعاءٌ مُتخمّمة بالفضلات، وحافلةٌ بالحافلات، لا بالحفلات؟
تلك التي تفرّعت أوردةً وشرايين ما نريد، أم جروحاً غائرة، وقروحاً نافرة، في جسدٍ من صديدٍ...؟



مداد

مركز دمشق للأبحاث والدراسات

Damascus Center For Research and Studies

سورية - دمشق - مزة فيلات غربية - خلف بناء الاتصالات - شارع تشيلي - بناء الحلاق 85

Damascus - syria

Tel: +963 116 114 776

Fax: +963 116 114 731

www.dcrs.sy

info@dcrs.sy